العلاقات الإيرانيَّة الخليجيَّة.. دراسة في معضلة الأمن

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم*
باحث وأكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

المُقدِمــة

تُعدُّ العلاقات الإيرانية الخليجية من أعقد أنواع العلاقات فيما بين الدول، وتتداخل في تلك العلاقات الكثير من التأثيرات أو المؤثرات التاريخية والسياسية، وتؤدي العوامل الدولية دوراً لا يستهان به في التأثير في تلك العلاقات وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالحها وليس مصالح الدول المعنية، وأي تحسن في تلك العلاقات يرافقه ويتزامن معه سلوكُ قُوى دولية تُجاه تعكير صفو تلك العلاقات، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في منطقة الخليج منطقة نفوذ خاصة بها، يترافق مع هذا ان بلدان الخليج العربية بصيغة البلدان فرادى أو من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنسجم غالباً مع الرؤية الأمريكية في تحديد شكل وطبيعة علاقاتها مع إيران.

وتُعدّ أيّ تفاهمات أمريكية مع إيران بمثابة ابتعاد أو تأثير في بلدان الخليج لصالح إيران، وهو ما بدا واضحاً إبان مدة حكم الرئيس الأمريكي أوباما، التي تمّ التوصل خلالها إلى صيغة تفاهم لبرنامج إيران النووي، وهو ما عدّته بلدان الخليج العربية مؤثراً في أمنها لصالح إيران.

وبذلك فإن العلاقات الإيرانية الخليجية ستبقى رهينة سوء الفهم والتشكيك المتبادل بين أطراف العلاقة ويكون البُعد الأمني في تلك العلاقات هو الأبرز والأكثر وضوحاً، وهو ما سنحاول أن نوضّحه في هذا البحث بمحورين رئيسين.

المحور الأول:
العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة في الطبيعة والمحددات

أولا: طبيعة العلاقات

أصبحت الثورة الإسلامية في إيران – منذ قيامها حتى هذه اللحظة – شغل العالم بعامة، والدول الإسلامية والعربية بخاصة، وكثرت الكتابات عنها من مؤيديها ومخالفيها على السواء[1]. وكذلك بالنسبة الى علاقاتها الدولية عامة وعلاقاتها مع بلدان الخليج على وجه الخصوص، وتبعاً لذلك إتّصف تاريخ العلاقات الإيرانية – الخليجية بالشد والجذب تارة، ومحاولة الحوار والمهادنة تارة أخرى. والعلاقات الإيرانية الامريكية تتصف بالتوتر منذ قيام الثورة الإيرانية، والتي تنعكس على العلاقات الخليجية الإيرانية.

(1) دونالد وليبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، ط2، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت، 1985، ص 6.

ظنت دول الخليج العربية مع بداية الحرب العراقية الإيرانية، أن الخلاص يكمن في تجمع يحفظ لهذه الكيانات وجودها واستقلالها وسيادتها فتولّد مجلس التعاون الخليجي. لكن دول الخليج وقعت في الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية عند تأسيس جامعة الدول العربية. وقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار/ مايو من عام 1981، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من (طموحات إيران ما بعد الثورة) في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة «تصدير الثورة» إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلا في الخليج، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة أنذاك[2].

(2) محمد بحري عيد، مستقبل العلاقات الخليجية – الايرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الخميس 8 تشرين الاول 2015.

ولكن الخطأ المشترك هو محاولة الانصهار في منظومة دولية لمواجهة عدو مشترك قبل أن يتم استكمال بناء الدولة المنفردة، ولذا بات مفهوم السيادة قضية تستعصي على فهم الدول العربية والخليجية على حد سواء. تشتت العرب ولم يتفقوا على عدو واحد، كما تفرقت دول الخليج في اتخاذ موقف موحد في الأزمات.

عاشت دول الخليج تحت قبة مجلس التعاون الخليجي أكثر من ثلاثة عقود كيانا جميلا مستظلة بالنفط والغاز وحققت مداخيل فلكية عالية ونقلت مجتمعاتها إلى شيء من العصرنة، لكنها مازالت تعاني من إشكالية التفريق بين ممارسة القبيلة والدولة، وساعدتها على ذلك سياسة "البترودولار" في الداخل والخارج.

يعتري العلاقاتِ الخليجيةَ الإيرانية قدرٌ كبيرٌ من التناقض، سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدة أم على المستوى الجماعي

التنظيمي، أي مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا تحكمه إستراتيجية موحّدة تُجاه إيران، فالدول الخليجية بعضها تحكمه علاقة تنافر مع إيران، والبعض الآخر تحكمه علاقة تعاون معها والبعض الثالث تحكمه علاقة فتور[3].

كذلك وقّعت إيران والكويت اتفاقاً في 3 شباط/ فبراير 1992 يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمصنفات النفط الكويتية. وأعلن الشيخ علي الصباح وزير الدفاع الكويتي (الاسبق)[4] في 23 كانون الثاني/ يناير 1992 أنه لا يستبعد ترتيبات أمنية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. كما قام وفد برئاسة عبد العزيز المساعيد رئيس المجلس الوطني الكويتي بزيارة إيران في 12 شباط/ فبراير 1992 لبحث افاق التعاون المشترك ومناقشة قضية الأسرى المحتجزين في العراق.

وكان وزير الدفاع الإيراني قد قام بزيارة لقطر في 29 كانون الاول/ ديسمبر 1991 حيث بحث مع المسؤولين وسائل تعزيز الأمن في منطقة الخليج، والتعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والبحث عن سياسات أفضل داخل منظمة أوبك، وجاءت الزيارة في أعقاب زيارة ولي عهد قطر[5] لإيران في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 والتي أسفرت عن توقيع خمس اتفاقيات للتعاون، احداها تتعلق بنقل المياه لقطر وإنشاء خط أنابيب بطول 800 كيلو متر.

وكان البلدان وقعا في تشرين الاول /أكتوبر 2015 اتفاقا أمنيا عسكريا تحت مسمى «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة»، حيث التقى في تشرين الاول/ أكتوبر 2015 قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي مدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد، أفضى اللقاء بينهما إلى توقيع اتفاقية تعاون لـ»حماية الحدود المشتركة» بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعا سبق آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين للبلدين في 2015، وشمل الاتفاق الأمني العسكري "إجراء تدريبات عسكرية مشتركة» أيضاً، مما جعل المراقبين يصفون تلك الاتفاقية خطوة على طريق انسحاب الدوحة من مجلس التعاون الخليجي، إذ رغم عضوية الدوحة في مجلس التعاون كانت رحبت باقتراح إيراني لإنشاء «منظمة دفاعية أمنية إقليمية»، وذلك خلال حكم محمود أحمدي نجاد وحضوره في اجتماع قمة مجلس التعاون[6].

وفي 8 شباط/ فبراير 1992 بحث هاشمي رفسنجاني مع وزير الدفاع الإماراتي الدور الإيراني في تقرير السلام في المنطقة[7].

(3) تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص 165.

(4) علي صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الدفاع، للمدة (1991ـ1994).

(5) حمد بن خليفة الامير السابق لقطر.)

6) مسعود الزاهد، تفاصيل العلاقات الأمنية والعسكرية بين قطر وإيران، نقلاً عن الرابط: https://www.alarabiya.net/ar/%D8%AA%/24/05/iran/2017

(7) امال السّبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906ـ1979، سلسلة عالم المعرفة، العدد (250)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، تشرين الاول/ اكتوبر 1999، ص ص 241ـ242.

تقوم العلاقات على المستوى العملي الواقعي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أبعاد اقتصادية متشعبة، تتوارى أمام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر. تدفع صورة هذه العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين، الخليجي والإيراني، بواقع وروابط اقتصادية فعالة، على الرغم من الخلافات السياسية. وتطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في المجالات كافة، وتقيم إيران علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في مجال تصدير الغاز والكهرباء، وتعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضعاف ما هو عليه الآن إذا ما استثمرت الإمكانات والطاقات المتوفرة بصورة أمثل من الطرفين[8].

(8) تاج الدين جعفر الطائي، مصدر سبق ذكره، ص 162.

وتُعدُّ دولة قطر وسلطنة عُمان من الدول التي تؤيّد سياسة إيران أكثرَ من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وهما تشككان أقل من غيرهما في البرنامج النووي الإيراني[9].

(9) المصدر نفسه، ص 162.

وفي حقيقة الأمر فإن قطر قد سعت من ذلك كله في الماضي إلى تقوية دورها الإقليمية في المنطقة؛ فعملت على الاحتفاظ بعلاقات جيدة بين طرفي الأزمة في الخليج وهما إيران ودول الخليج بزعامة المملكة العربية السعودية، حتى تتمكن من لعب دور الوسيط بينهم وهو ما أكدته القيادة القطرية أكثر من مرة سواءاً في مجلس التعاون الخليجي أم في جامعة الدول العربية أم في الأمم المتحدة؛ إذ طالبت ببدء حوار بين دول الخليج وإيران بهدف حلّ الأزمة طويلة الأجل في المنطقة.

أما ما بعد المقاطعة، فإن قطر عملت على تعزيز علاقاتها السياسية ليس بإيران فقط وإنما بتركيا أيضاً، ما تفسره دول الخليج بسعي قطري إيراني لتأسيس نظام إقليمي جديد يغيّر من طبيعة التفاعلات في المنطقة ويهدّد بشدة الأمن الخليجي؛ ما قد يكون ورقة ضغط قطرية على دول الخليج لإجبارها على التراجع عن مطالبها الثلاثة عشر التي كان من بينها قطع العلاقات كاملة مع إيران، جدير بالذكر أيضاً أن قطر قد عملت على تسخير قدراتها الإعلامية الممثلة في قناة الجزيرة والمؤسسات الإعلامية التابعة لها في تقديم الدعم الإعلامي للنظام الإيراني في المنطقة، وقد وضح ذلك في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة؛ حيث تجاهلت الاحتجاجات الشعبية وقدمت نفسها كمتحدث باسم النظام الإيراني ونقلت وجهة نظره عبرها، ما يدلل على مدى تحسن العلاقات السياسية ما بين البلدين، إضافة إلى ذلك فإن

الرئيس الإيراني حسن روحاني كان قد تحدث في خطاب له ما قبل الأزمة في شهر تموز/ يوليو 2017 عن أن السياسة الإيرانية تقوم على مزيد من تعزيز العلاقات مع قطر في كل المجالات.

ومن ثم فإنه يمكن القول إن السبب الرئيس لقيام قطر بتعزيز العلاقات السياسية مع إيران يتمثل في الرغبة القطرية الدائمة في إثبات وجودها الإقليمي ولمواجهة الضغوط الخليجية، وامتلاك أداة سياسية متمثلة في تحالف إقليمي بينها وبين تركيا وإيران بهدف دفع دول المقاطعة للتراجع عن قراراتها بخصوص المقاطعة، أما بالنسبة لإيران، فإنها رأت في المقاطعة الخليجية فرصة ذهبية لاستقطاب قطر إلى صفها في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي تواجهها، فيمكن أن تستخدم قطر كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية القاضية بتفكيك دول الخليج لنشر نفوذها في تلك المنطقة الحيوية عبر نموذج تصدير الثورة الذي تبنته منذ الثورة الإيرانية عام 1979، خاصة أن قطر لا تزال في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، إلى جانب ذلك فإن إيران قد وجدت أرضاً جديدة يمكن لقواتها أن تتدرب فيها ومع قوات نظامية ذات تسليح أمريكي، ما يزيد من خبرة هذه القوات في الحروب مع الجيوش النظامية تحسباً لاحتمال دخول إيران في حرب مع إسرائيل أو السعودية أو حليفتهما الولايات المتحدة[10].

(10) احمد أمين عبد العال، العلاقات القطرية – الايرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، القاهرة، 14 اب/ اغسطس 2018.

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 قرأت دول الخليج الاحتلال بشكل خاطئ فيه الكثير من السذاجة والاستكبار، لكنها استيقظت في عام 2011 على أصوات ثورات الربيع العربي وسقوط أربعة أنظمة في أشهر قليلة، عندها استشعرت الخطر، فلم تبحث عن مصدره وأسبابه جيدا، لكنها تذكرت جارتها الكبرى إيران فارتكبت دول الخليج ثالث أخطائها بأن استعدت إيران.

تبعت دول الخليج الرؤية الأميركية بسذاجة ودون أدنى تفكير قبل وخلال وبعد احتلال العراق ولم تفكر، ولو قليلا، في المعطيات الاستراتيجية والجيوسياسية في تكوين علاقة خاصة ومميزة مع إيران، كما لم تتمكن من الانعتاق عن التعليمات الأميركية ورفض الحصار والمقاطعة لإيران كما سبق أن فعلت دول أميركا اللاتينية[11].

(11) طراد بن سعيد العمري، إيران ودول الخليج.. ماذا بعد، جريدة العرب (اللندنية)، الخميس 2016/1/21

وبلحاظ أن ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، فضلاً عن التفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية، ويأتي البرنامج النووي الإيراني ليضاف إلى الخلل. ومن ثم، كانت المواجهة ضرورية مع كل هذه التداعيات، تفادياً لحدوث حرب

خليجية رابعة تجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع أثمانها الباهضة على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السابقة.

وتُعد الاثارة لأزمة البرنامج النووي الإيراني كمحاولة استباقية لنزع فتيل حدوث مثل تلك الحرب في ظل تهديدات أمريكية وإسرائيلية متصاعدة، وذلك من خلال اقتراحات واضحة ومحددة على لسان «عبد الرحمن العطية» الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، من بينها السعي للتوصل إلى اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون في شأن اخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية.

لكن رغم أهمية هذا الموقف الخليجي فإنه لا يعبر عن شروط أو املاءات أمريكية مباشرة بقدر ما يعبر أيضاً عن الواقع الحقيقي للخلافات المتراكمة بين إيران ودول المجلس. كما أنه لا يعكس توافقاً كاملاً بين الدول الأعضاء في المجلس. هناك قناعات عامة وهناك تباينات في درجة الشعور بالخطر الإيراني، ومن ثم الاستجابة للضغوط الأمريكية[12].

ويعتمد السلام والاستقرار في المنطقة على الكيفية التي سيحل بها النزاع حول برنامج إيران النووي، حيث تتمسك إيران بأن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية ومدنية، لكن الدول الغربية واسرائيل تتهم طهران بتطوير قنابل نووية.

ان حالة الفتور بين الغرب وإيران هي مصدر توتر وقلق لدول الخليج بسبب القرب الجغرافي لإيران من منطقة الخليج[13].

وتذهب الآثار المترتبة على الاتفاق النووي لكلّ من إيران وجيرانها إلى ما هو أبعد من منع تطوير قنبلة نووية إيرانية. بدلاً من ذلك، يقدم الاتفاق فرصة غير مسبوقة منذ الثورة الإيرانية لنقلة نوعية في مفهوم ومضمون العلاقات الإيرانية العربية لحلّ صراعات إقليمية لا تهدد شبه الجزيرة العربية فحسب، بل الأمن العالمي ككلّ.

وجهة النظر الأمريكية بحسب مارتن اندك تكمن في «تنسيق قدرات حلفائنا الإقليميين في إطار عمل أمني إقليمي من شأنه أن يضمن جهود مستدامة تتقاسمها كافة الأطراف كافة. إن الولايات المتحدة محظوظة بشركاء إقليميين قادرين في إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية والدول العربية السنية يتشاركون المصلحة نفسها. صحيح أن لكل منهم منظوراً استراتيجياً خاصاً، إلا أن ثمة استعداداً جديداً في المنطقة للعمل معاً، مع تحسين تركيا ودول الخليج ومصر تعاونِها مع إسرائيل على سبيل المثال. حان الوقت لاختبار استعداد حلفائنا لتحقيق ترتيب أمني إقليمي يسمح لنا بتنسيق جهودنا ضد إيران بفعالية أكبر»[14].

[12] محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 86.

(13) خالد عبد الرحيم السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة – قطر، 2013، ص 117.

(14) مارتن إنديك، « استراتيجية من 6 عناصر للتصدي لهيمنة ايران في المنطقة، مركز بروكنغز، الاربعاء 20 اذار/ مارس 2017.

ثانيًا: محدداتُ العلاقاتِ الخليجيَّة-الإيرانيَّة

ثمة مجموعةٌ من المحددات والمعطيات، الجيوسياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وفي مقدمتها[15]:

(15) محمد بحري عيد، مصدر سبق ذكره.

1 - الموقع الجغرافي: إذ تُعدُّ إيران دولة جوار مباشر لدول الخليج، إذ تمتلك سواحلَ مترامية على طول الضفة الشرقية للخليج العربي. وقد ساهم هذا القربُ الجغرافيُّ في إثارة عدد من المشكلات بين الجانبين، خاصةً فيما يتعلق بالحدود البحرية وما تحتويه من ثروات طبيعية ولاسيما النفط والغاز.

2 - وتُعدُّ النزاعات المرتبطة بحقل «الدرة» النفطي الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين كل من السعودية، والكويت، وإيران، مثالاً ذا دلالةٍ في هذا السياق.

3 - الإمتدادات السكانية والإجتماعية: فقد ساعد الجوارُ الجغرافي بين إيران ودول الخليج على سهولة التنقل والتواصل بين ضفتي الخليج، ومن ثَمَّ أصبحت هناك امتدادات ديمغرافية وروابط اجتماعية بين الجانبين؛ إذ يوجد العديد من العائلات والأسر الخليجية ذات أصول إيرانية، كما هي الحال في البحرين، والكويت، والإمارات، على سبيل المثال.

4 - الروابط التجارية والاقتصادية: تُعدُّ إيران شريكاً تجاريّاً مهمّاً -وفي بعض الأحيان الشريك التجاري الأول- لبعض دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، تُعدُّ الإمارات شريكاً اقتصاديّاً لإيران من الدرجة الأولى، وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو 8 آلاف شركة إيرانية تمارس أنشطةً تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية، شكَّلت الصادرات الإماراتية نحو 31% من إجمالي الواردات الإيرانية لعام 2011؛ إذ أصبحت إيران ثالث أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقارب 11% من إجمالي صادراتها.

5 - الروابط المعنوية «المذهبية»: والتي تتمثل في الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول الخليجية وبين إيران بعدّها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم.

هناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الخليجية الإيرانية تتراوح من الصراع إلى التهدئة، ولكنَّها في حقيقيتها متداخلة ومتشابكة إلى حد بعيد، تقع على طرفي نقيض، وتتمثل فيما يلي[16]:

- **السيناريو الأول،** هو سيناريو صراعي بالأساس، في حالة استمرار روحاني على نهج أحمدي نجاد. وفي ظل هذا السيناريو ستدخل إيران في مواجهة مع الدول العربية وليس الخليجية فقط.

- **السيناريو الثاني:** تعاوني وتوافقي، ومن خلاله سيكون هناك علاقات جيدة بين الطرفين عن طريق إيجاد حلول واقعية لكل المشاكل العالقة بينهما، كما حدث في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي. وفي ظل هذا السيناريو ستوقف طهران مساعداتها لبعض القوى في الخليج، وتهدئة الأقلية الشيعية في البلدان الخليجية، مع محاولة الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث عبر التحكيم الدولي أو أي حل آخر يرضي الطرفين، وإنهاء الأزمة السورية عبر وقف طهران دعمها لنظام الأسد.

وفي ظل هذا السيناريو سيحدث تبادلٌ تجاريٌّ واقتصادي واستثماري بين بلدان الخليج وطهران؛ مما سيؤدي إلى معالجة المشكلة الاقتصادية الإيرانية، وربما ستقوم دول الخليج بمحاولة رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران إذا استطاعت أن تقدم المزيد من التنازلات في برنامجها النووي.

- أما السيناريو الثالث، فهو وسطي يقع بين السيناريوهين السابقين، فقد يكون تعاونياً تارة وصراعياً تارة أخرى. وفي ظل هذا السيناريو ستكون العلاقة بينهما قائمة على الشك والريبة، وتميل إلى التهدئة في أغلب الأحيان.

(16) يسري العزباوي، من الجفاء إلى التهدئة سيناريوهات متقلبة للعلاقات الخليجية الإيرانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، الاحد 29 كانون الاول/ ديسمبر 2013.

المحور الثاني:
مُعضِلَةُ الأمنِ في الخليج تَعارُضُ الرؤى

إن أحد أهم تعريفات مُشكلة أمن الخليج، يؤكِّد أن ذلك الخليج المهدّد، في واقع الأمر هو منطقة الخليج العربي، التي تضمُّ دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست والتي تتمتع بموقع إستراتيجي واحتياطيات نفطية وفوائض مالية واستثمارات كُبرى، مع عدم قُدرة دوَلها على حمايتها بقُدراتها الخاصة، في مواجهة عِملاقين إقليميين مُجاورين، هما إيران وعراق ما قبل انهيار نظام صدّام حسين[17].

(17) أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية وتحالفات دولية، نقلاً عن الرابط https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A3%D9%D8%A

لكنَّ العراق وإيران، لم يمثّلا فقط مجرد قِـوى إقليمية تُـهدّد أمن وموارد وتماسك الدّول الست، رغم أنهما كانتا تفعلان ذلك طوال الوقت. فقد كانتا أيضا تتصارعان بعُـنف أدّى إلى سقوط أكثر من 750 ألف قتيل خلال حرب الثمانينات، كما كانتا تتعرّضان للاستهداف والتهديد من جانب القِـوى الكبرى الموجودة في الخليج، وقد انهارت إحداهما بالفعل تحت وطأة حربين كبيرتين عامي 1991 و2003[18].

(18) المصدر نفسه

ولقد قامت إستراتيجيات دُول الخليج العربية في التعامل مع الطرفين، على مبدأين شهيرين، هما توازُن القِـوى في الخليج والتحالفات الدفاعية مع الأطراف الدولية، وأدّى هذا الوضع إلى تدويل كامل لأمن الخليج عبر سلسلة من الاتفاقات الدفاعية، التي أبرمتها السعودية (1945) والبحرين (1971-1991) وعُـمان (1980) والكويت (1987) وقطر (1992) والإمارات (1994) مع الولايات المتحدة[19].

(19) المصدر نفسه

أولاً: الإدراك الإيراني لأمن الخليج

لا توجد مشكلة كبيرة في إدراك الكيفية التي ترى بها إيران أو تتمنى أن ترى بها، أمن الخليج. فهي تعتقد ببساطة أنه – بصرف النظر عن مشكلة الاسم - خليج فارسي، لكن لأن لديها قدرا من الواقعية، يتيح لها إدراك أن التعامل مع الخليج كمنطقة نفوذ، لم يعُدْ ممكنا، يتم عادة تبنّـي صيغة أن أمن الخليج مسؤولية الخليجيين، ولأن تلك الصيغة أيضا لم تعدْ أكثر من عبارة إنشائية ملغَـمة غير قابلة للتطبيق، بالنظر إلى ما هو قائم على الأرض، تحوّل أمن الخليج إلى «عدم أمن»، يستعصي على الترتيب، وِفقا لرؤية أي من أطرافه، وأولها إيران[20].

(20) أمـن الخليج بين رؤيـة إيرانية وتـصـورات عربية وتـحالفـات دولـية، مصدر سبق ذكره

وتُعدُّ قضيةُ أمن الخليج من أهم القضايا المؤثرة على العلاقات بين الجانبين حتى الآن، وذلك لاختلاف تصور كل من إيران ودول المجلس لأمن الخليج، انطلاقاً من أن لكل منهما مصالحه الخاصة، فدول مجلس التعاون ترى في وجود القوات الأجنبية والعربية التي كانت أثناء تحرير الكويت أمناً لها، في حين ترفض إيران هذا الوجود وتعدّه تهديداً لأمنها، وهذا ما أكده الخطاب السياسي الإيراني أثناء أزمة الخليج الثانية في آب/ اغسطس 1990: أن الأزمة أثبتت غيابَ نظام حقيقي لأمن الخليج يمكن أن يكون كفيلاً بردع أية دولة تعتدي على دولة أخرى، ويعني في الوقت ذاته عن الحاجة لاستدعاء قوات من خارج المنطقة، وتكرر هذا المعنى في تصريح النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني أنذاك (محمد علي بشارتي) الذي طلب لإيران دوراً خاصاً في أمن الخليج، مؤكداً أن أمنه (أي أمن الخليج) هو مسؤولية الدول المطلة عليه[21].

(21) عرفات علي جرغون، العلاقات الايرانية الخليجية: الصراع.. الانفراج.. التوتر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 161.

وقد أبدت إيران استياءها من التجاهل المُتعمّد لأي دور إيراني يخصُّ أمن الخليج، والذي قامت به دول الخليج عبر تشاورها وتنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية لإبعاد إيران عن الترتيبات الأمنية كافة التي أقامتها مع الغرب، ولا ريب في أن التعمّد في إقصاء إيران من الجانب الأمني، إنما يعود إلى الهواجس السياسية والعسكرية المعززة بالتجارب السابقة. إذ تشعر دول الخليج بأن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج في ظل غياب توازن استراتيجي عربي خليجي – إيراني، ومما زاد هذا الادراك هو تعظيم إيران لقوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية[22].

تعتقد إيران اعتقادا راسخاً بأن حوض (الخليج) الذي تتشاطأ هي وشقيقاتها الدول العربية المطلّة عليه، هو قبل كل شيء (خليج) مُغلَّق حسب القوانين والأعراف الدولية المعتبرة، لاسيما ما أكده ورسّخه تقريرُ (لجنة أولف بالمة) الصادر عن الامم المتحدة في عام 1983 ما يعني أن لا أحدَ من غير الدول المتشاطئة عليه يملك أي حق فيه، وأن نشاطاً يمارس عليه من خارج المنطقة أياً كان شكله أو نوعه لا بد أن يحظى بقبول عموم أو إجماع الدول المتشاطئة[23].

وتأسيساً على ذلك، فإن إيران ترفض تدخُّل أي دولة من خارج الدول الخليجية في قضية أمن الخليج[24].

وعليه فقد رأت إيران في التغلغل والنفوذ الاجنبي في الخليج، على أنه قيود تترتب على السياسة الإيرانية وتحدُّ من حركتها الخارجية، وإن هذا النفوذ إنما هو موجّه لها بشكل مباشر ولا سيما في ظل العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية وينذر بمواجهة مباشرة معها[25].

وتبعاً لذلك فالتصور الاولي لدى طهران حول نظام أمن إقليمي في الخليج قد يكون على الشكل التالي[26]:

1 - إن الأمن القومي لكل بلد من البلدان المتشاطئة على هذا الحوض الخليجي لا يمكن أن يتشكل ويتقرر ويستقر منفصلاً عن الأمن القومي للدول الأخرى المتشاطئة معه.

2 - إن الصيغة الأولية للتوفيق بين الرؤى المتباينة للدول المتشاطئة هي عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة تحفظ لكل طرف حقوقه وخصوصياته والجزء الخاص من أمنه.

(22) محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص ص 50ـ51.

(23) محمد صادق الحسيني، « الخليج « بحيرة مغلقة والأمن الإقليمي مسؤولية الدول المتشاطئة عليه، مجلة اراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط/ فبراير 2008، ص ص 37ـ38.

(24) عرفات علي جرغون، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(25) طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 51.

(26) محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 38.

3 - إن الصيغة المُثلى للدفاع عن الأمن القومي لكل دولة على حدة في ظل الفوضى الأجنبية المفروضة على الحوض والإقليم تكمن في عقد اتفاقيات عدم اعتداء، وتالياً دفاع مشترك إن أمكن.

4 - إبقاء الحوار مفتوحاً للتشاور الدائم حول الصيغة المثلى لتحقيق مقولة الأمن الإقليمي المشترك.

5 - إمتناع الدول المتشاطئة عن عقد أي اتفاقيات أمنية مع أي طرف كان من خارج الإقليم تسمح بالتعرض للأمن القومي لأي من البلدان المتشاطئة أو استخدام أراضيها أو مياهها الإقليمية أو سمائها منطلقاً للحرب أو العدوان على الدول الأخرى الجارة.

6 - إجراء مراجعة جديَّة لكل الوقائع والأحداث والاتفاقيات والتوافقات التي كانت أو لا تزال تتحكم في حياة هذا الحوض الخليجي بعدّه خليجاً مفتوحاً يحق فيه للدول العظمى أن تفعل فيه ما تريد بحجة أو ذريعة المصالح الحيوية لدولها.

يمكن إجمال الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج، من خلال الأبعاد الاتية[27]:

1 - إن مسألة الأمن في الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بدَّ أن تدخل إيران طرفاً فيه.

2 - ضرورة إبعاد القوى الخارجية والأجنبية عن قضايا الأمن في الخليج.

3 - إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وإذا تمَّت الموافقة على هذا الاقتراح، فإنه يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا بعدّها أكبر قوة إقليمية.

4 - تنظر إيرانُ إلى مياه الخليج منفذاً مهمَّاً حيوياً للتجارة العابرة التي تشارك فيها، لذا فإنها تسعى لجعل الدفاع عن مياه الخليج واجهة لمطالبها في ممارسة دور أكثر حيوية وفعالية.

فإيران ترى أن مسؤولية أمن الخليج يجب أن تكون خليجية، وما تعرضه ببساطة، هو أن يتمَّ إبعاد القوى الدولية «الأجنبية» الموجودة عسكرياً في الخليج[28].

عليه فإنَّ إيران عبّرت عن صياغتها لعناصر الأمن الإقليمي الخليجي على النحو الآتي[29]:

(27) أحمد الباز، الثورة والحرب: تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص ص 133 134ـ.

(28) أمن الخليج بين رؤية إيرانية وتصورات عربية وتحالفات دولية، مصدر سبق ذكره.

(29) عرفات علي جرغون، مصدر سبق ذكره، ص 164.

1 - رفض أي تغيير في الحدود السياسية فيما بينها وبين الدول الخليجية، خصوصاً إذا كان مثل هذا التغيير ينتج عنه إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من أهمية إيران الإستراتيجية.

2 - رفض الوجود الأجنبي في الخليج.

3 - تأكيد أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول إقليم الخليج هي أنسب الصيغ للحفاظ على الأمن الإقليمي، وهو الإطار الأنسب لتنظيم العلاقات (الإيرانية – الخليجية).

ثانيًا: الرؤية الخليجيَّة لأمن الخليج

إنطلاقاً من التوترات وحالة عدم الإستقرار التي شهدتها منطقةُ الخليج خلال العقد الأخير من القرن الماضي سادت لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قناعةٌ مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بالوسائل كافة بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار تتحدد رؤيةُ دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل[30]:

البديل الأول: يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تمَّ توقيعُها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت 1991.

البديل الثاني: ويتمثّل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج.

البديل الثالث: تضاءل الاعتماد عليه وهو إعلان دمشق[31] بعدّه خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولكنَّه يظل قائماً.

ثالثًا: الرؤية الأمريكيَّة للأمن في الخليج

لقد ساهمت عواملُ كثيرةٌ في أن تتبوأ إيران مكانتَها في الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، وفي مقدمتها الموقع الإستراتيجي والكثافة السكانية العالية والقوة الاقتصادية المتنامية والقوة العسكرية الضاربة المهيأة للتدخل العسكري ضد دول المنطقة، لذلك كله وصف «جوزيف سيسكو»[32] إيران بعدّها دولة مؤهلة لأن تؤدي

(30) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 – 2011، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2014، ص ص 69 70ـ.

(31) تبلور الاعلان في اذار/ مارس 1991 وضم كلاً من مصر وسوريا بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، عارضت ايران مشاركة دول عربية من خارج الخليج في ترتيبات أمن الخليج.
ينظر محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، 2006، ص 129.
كذلك، محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 104.

(32) دبلوماسيا أمريكيا مهما في وزارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة هنري كسنجر و كان من كبار المفاوضين بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط عمل كدبلوماسي في وزارة الخارجية لمدة خمس مدد رئاسية تخللها عدد كبير من الأزمات.

دوراً رئيساً لتأمين الاستقرار في الخليج وتأمين تدفق النفط إلى البلاد المستهلكة[33].

وترى أمريكا أن أمن الخليج وحمايته من الخطر يقعان ضمن محاصرة إيران وعزلها عن المنطقة وإيقاف التعامل معها. كما إن المساعدات الأمريكية لدول الخليج في التشريعات والتعاليم الديمقراطية والحماية العسكرية، كما حدث مع بعض دول آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، هي المدخل السليم من وجهة النظر الأمريكيَّة لخليج آمن مستقر وخالٍ من التهديدات. كما إن الرؤية الأمريكيَّة ترى أن مملكة البحرين مركز تجمع لواء البحرية الخامس وسلطنة عُمان مركز قوات الدلتا وقطر مركز قاعدة القوات الجوية التي تسيطر على سماء العراق وغيرها من المناطق والدول الحليفة في منطقة الشرق الأوسط هي نوع من الدعم لدول الخليج لجعلها آمنة من أي هجوم إيراني، بل إن الرؤية الأمريكية تطالب بزيادة عدد القوات والقواعد وتقديم كل أشكال الدعم اللوجستي لإدامة الجاهزية العسكرية للقوات الأمريكية في المنطقة[34].

ثلاثُ قِممٍ[35] عقدها الرئيس الأميركي دونالد ترمب خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في مايو/أيار 2017 مع الحلفاء السعوديين والخليجيين ومع قادة عرب ومسلمين، واختتمت هذه القمم بتأكيد تنسيق الجهود لمواجهة التطرف وعزل إيران.

إحتضنتِ الرياضُ يوم 20 مايو/أيار 2017 قمةً بين ترمب والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، جرى خلالها بحثُ العلاقات بين البلدين والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والعالم، والجهود المبذولة لاستقرار وأمن المنطقة.

ووقَّع الملك سلمان وترمب إعلان رؤية إستراتيجية سعودية أميركية مشتركة نصَّ على «رسم مسار مجدد نحو شرق أوسط ينعم بالسلام وبسمات العمل الإقليمي والعالمي في القرن الـ 21».

وخلال هذه القمة السعودية الأميركية وقَّع الملك سلمان وترمب عدة اتفاقيات تعاون عسكري ودفاعي وتجاري بقيمة 460 مليار دولار، في ما قال وزير التجارة السعودي ماجد القصبي إن بلاده منحت تراخيص للاستثمار بالمملكة لـ 23 من كبرى الشركات الأميركية.

وقالت مراسلة الجزيرة: إن السعودية والولايات المتحدة وقعتا اتفاقيات دفاعية

(33) جلال مظلوم & ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، المكتبة الاكاديمية، الجيزة – مصر، 2011، ص 30.

(34) عبد الفتاح طوقان، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة اراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط/ فبراير 2008، ص 40.

(35) ترمب بالسعودية: 460 مليار دولار وثلاث قمم نقلاً عن: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events /2017/ 5/21/ %D8%A

بقيمة 460 مليار دولار، منها 110 مليارات قيمة صفقات عسكرية سابقة، وستسلّم بموجبها واشنطن أسلحة على الفور للجانب السعودي، بالإضافة إلى صفقات تعاون دفاعي بقيمة 350 مليارا على مدى عشر سنوات.

كما وقَّع الملك سلمان والرئيس ترمب بيان الرؤية المشتركة للبلدين، ولم يكشف عن تفاصيل هذه الرؤية.

وقال مراسل الجزيرة بالرياض إن الاتفاقات الموقَّعة غير مسبوقة في تاريخ البلدين، وهي تؤشر إلى عودة الدفء بوتيرة متسارعة في العلاقات السعودية الأميركية، وذلك بعد مدة وصفت بالفاترة بين السعودية والإدارة الأميركية في آخر مدة الرئيس السابق باراك أوباما.

وبتزامن مع لقاء الملك سلمان وترمب، عُقِدَ في الرياض المنتدى الاقتصادي الأميركي السعودي للرؤساء التنفيذيين، بحضور أكبر تسعين شركة أميركية وسعودية، وشهد المنتدى تأسيس شركة «ريثيون العربية» بشراكة بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية، وريثيون الأميركية لتطوير أنظمة الدفاع الجوي والأسلحة الذكية في السعودية.

الخاتمــة:

لم يكن أن استفادت بلدان الخليج من الفرص السانحة لصيانة أمنها بالتعاون مع دول الإقليم وظلت معتمدة في توفير الأمن على القوى الدولية، وانعكس ذلك على الإقليم في حالة مستدامة من عدم الاستقرار، وألقى بظلاله على العلاقات البينية لاسيما مع إيران، وإذا كانت الخشية تكمنُ في نهج الثورة الإسلامية في إيران، فإنَّ احتماء بلدان الخليج بالمظلة الأمنية الأجنبية كان قد سبق قيام الثورة في الجمهورية الإسلامية في عام 1979.

وتبعاً لما لاحظناه في البحث فإن الأمن في الخليج مترافقاً مع الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إن لم يكن على وفق ترتيبات دول الإقليم نفسها، وأثبتت التجارب أن الاستقواء بالخارج، والمقصود هنا القوى الأجنبية وتحديداً منها الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يحقّق الأمن إلا وفق شروطها ومصالحها، إذ من غير المتصور أن توفّر المظلة الأمنية بدون كلف باهظة سواءاً باستنزاف الثروات أم بافتعال الأزمات بين دول الإقليم ولاسيما مع إيران وتصويرها بأنها الخطر المُهدِّد لاستقرار الإقليم من أجل إبقاء بلدان الخليج العربية في حالة من عدم الاستقرار الأمني،

وربما يدفع هذا الأمرُ إلى المزيد من توتر العلاقات الخليجية الإيرانية دون النظر إلى مصالح دول الإقليم في تحقيق التعاون على المستويات كافة سواءاً العسكرية أم الإقتصادية.

وتبعاً لذلك سيبقى الأمن معضلة بالنسبة لدول الخليج على الرغم من كل ما تقدّمه للولايات المتحدة الأمريكية من أموال تنفق على شراء السلاح بدون تحقيق الأمن. لذلك نرى أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بفتح حوار جاد وصريح بين دول الإقليم دون إملاءات مسبقة، وعندها يمكن الحديث عن علاقات متطورة ومتوازنة وقائمة على تحقيق المصالح بين دول الإقليم.